تسريع تحول النظام الاقتصادي الدولي اثناء الصراع الروسي الاوكراني

م.م. نور سعد ابراهيم

جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

Noor.Saad@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

تهدف دراستنا هذه إلى توضيح آثار الحرب الروسية–الأوكرانية على الاقتصاد العالمي وذلك بعرض الواقع واستخلاص الدروس من هذه الحرب، بعد عرض الأسباب الكامنة وراء الحرب وتقديمنا لمختلف التداعيات الاقتصادية التي نتجت عنها والتي أثرت على كل من روسيا وأوكرانيا وعلى الاقتصاد العالمي، وبالرغم من كون الحرب تدور بين طرفي الصراع إلا أن نتائجها انتقلت إلى باقي دول العالم وذلك من خلال قنوات الطاقة والمواد الأساسية وسيادة حالة عدم التأكد، حيث افرزت تغيرات تؤدي الى تسريع تحول الاقتصاد العالمي بناء على ما تسببت فيه من نتائج وتحديات.

الكلمات المفتاحية: (التحول الديمقراطي، الاقتصاد العالمي، الحرب، الطاقة).

Accelerating the transformation of the international economic system during the Russian–Ukrainian conflict

Nour Saad Ibrahim

Al–Nahrain University – College of Political Science

Abstract:

This study aims to clarify the effects of the Russian–Ukrainian war on the global economy, by presenting the reality and drawing lessons from this war.

After presenting the reasons behind the war and introducing us to the various economic repercussions that resulted from it, which affected Russia and Ukraine and the global economy, and despite the fact that the war is taking place between the two parties to the conflict, its results have spread to the rest of the world, through energy channels, basic materials and the rule of lack of Confirmation, as it

produced changes that lead to accelerating the transformation of the global economy based on the results and challenges it caused.

Keywords: (democratization, global economy, war, energy).

المقدمة:

قدم الصراع بين روسيا وأوكرانيا دفعة جديدة لتغيير النظام الاقتصادي العالمي، فإلى جانب تأثير الوباء العالمي (Covid -١٩) أدى هذا الصراع إلى تسريع تحول النظام الاقتصادي الدولي من عملية عولمة تقودها الولايات المتحدة إلى عملية يقودها تعايش أنظمة متوازية متعددة. وعلى الرغم من أن أسباب اندلاع الحرب متعددة، منها ما هو أمني و استراتيجي إلا أنه نتج عنها آثارا اقتصادية ليس على أطراف النزاع روسيا وأوكرانيا فحسب، بل امتدت الى الدول الاخرى وذلك بسبب العلاقات الاقتصادية و التبادل التجاري الدولي و حالة عدم التأكد التي رافقتها، لذلك من خلال هذه الدراسة نحاول الاجابة على السؤال الرئيس التالي:-

كيف أثرت الحرب الروسية-الأوكرانية على الاقتصاد العالمي؟ وما هي ابرز التحديات الناجمة عنها؟ ومحاولة منا للإجابة على السؤال الرئيس للدراسة بوضع الفرضية التالية: **تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية سلباً على الاقتصاد العالمي مع وجود العديد من التحديات التي سيواجهها.**

تهدف الدراسة :

١. معرفة الاسباب الكامنة وراء الصراع الروسي الاوكراني.
٢. الاثار المباشرة على الاقتصاد العالمي نتيجة الصراع.
٣. استخلاص الدروس من نتائج الحرب الروسية على أوكرانيا في المجال الاقتصادي

ومن أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة أتبعنا المنهج الوصفي الأنسب لطرح الموضوع واستخلاص النتائج وذلك بعد الحصول على المعلومات المتوفرة حول الصراع ونتائجه في المجال الاقتصادي.

المحور الاول : الاسباب الكامنة وراء الصراع الروسي – الاوكراني

اعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بدء عملية عسكرية ضد أوكرانيا، في ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٢ ودعا جيشها لإلقاء السلاح والسيطرة على الحكم، ومن الناحية السياسية والاقتصادية، يرتبط الصراع الروسي الأوكراني بالعديد من السياقات والجوانب المهمة لتطور وتأثير الحرب ، بما في ذلك:

اولاً : التحول الديمقراطي في شرق اوروبا بعد عام ١٩٩١

مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ تحولت معظم الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي أو تلك التي كانت تنتمي إلى الكتلة الشرقية خلال الحرب الباردة إلى المعسكر الغربي، سواء بالانضمام إلى حلف "الناتو"، أو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكان عام ٢٠٠٤ لحظة فارقة في تاريخ الاتحاد؛ حيث انضمت إليه عشر دول دفعة واحدة، كان معظمها من دول الكتلة الشرقية، وخلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٢٠ انضمت ١٤ دولة من الجمهوريات السوفيتية ودول أوروبا الشرقية إلى حلف الناتو .

في المقابل، ومع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السلطة، عام ١٩٩٩، ثم فوزه بانتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، سعى إلى فرض هيمنته الكاملة على كل مقدرات الدولة السوفيتية، السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، واتجه للحفاظ على ما أسماه حدود "الاتحاد الروسي"، ولو بالقوة إذا لزم الأمر. وخلال ولايتيه: الأولى والثانية، انفجرت الثورات في عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة (جورجيا أوكرانيا، قرغيزستان)، وأعقبتها انتخابات أفرزت نخبة سياسية وفكرية جديدة أقرب إلى الفكر الليبرالي الغربي وهو ما اعتبره بوتين "مؤامرة أميركية" للوصول إلى مناطق النفوذ الروسي، وتعامل معها باعتبارها تهديدا خطيرًا ليس للدولة الروسية فقط من الناحية الاستراتيجية، ولكن بنفس القدر له شخصيا ولنظامه، الذي أسس شرعيته عبر قدرته على فرض النظام داخليا ومحاولة إعادة الاحترام خارجيا لروسيا، وإعادة دورها كقوة عالمية كبرى، لذلك بدأ بوتين في إثارة النزعات الداخلية في أوكرانيا، عام ٢٠٠٤. ودخل في حرب ضد جورجيا، عام ٢٠٠٨ ودعم انفصال إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن أراضيها[١].

ثانياً: التحولات الكبرى في استراتيجية الأمن القومي الروسي

خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢١ تبنى بوتين ما أسماه "استراتيجية استرداد النفوذ والمكانة"، التي تقوم على شن حرب هجينة شاملة على كل الجبهات، والملاحظ في هذه التحولات انها ترتبط في الجانب الأكبر منها بـ"عقيدة بوتين" العسكرية حيث أكد الرئيس الروسي أنه لن يسمح لحلف شمال الأطلسي "الناتو" بالوجود على حدوده وتهديد موسكو مباشرة. لذلك طلب في "الوثيقة الأمنية" توقيع اتفاقيتين منفصلتين بين موسكو وواشنطن والناتو لوضع نظام ضمانات أمنية من أجل خفض التوترات الأمنية في أوروبا، وتخلي الحلف عن أي نشاط عسكري في جورجيا وأوكرانيا، وعدم انضمامهما للحلف، ووقف نشر أنظمة أسلحة هجومية في الدول المحاذية لروسيا، لكن واشنطن رفضت ذلك. فكان قرار اللجوء للعمل العسكري، لأنه يمثل

وفقا لعقيدته العسكرية اللحظة المثالية للضغط على "الناتو" والاتحاد الأوروبي لإعادة هيكلة البنية الأمنية الأوروبية بما يتناسب مع مكانة روسيا الآن والتي تختلف عما كانت عليه في عام ١٩٩١(٢).

ولذلك، وبداية من منتصف عام ٢٠٢١ بدأت روسيا في حشد قواتها العسكرية على حدودها الغربية بالتزامن مع حشد عسكري أميركي أوروبي في أوكرانيا حيث قدمت واشنطن لكييف (٢.٥) مليار دولار من المساعدات العسكرية منذ ٢٠١٤. بما في ذلك ٤٥٠ مليون دولار عام ٢٠٢١. كما شاركت كييف في مناورات أميركية وسمحت بنشر صواريخ أميركية على أراضيها واستقبلت الآلاف من الجنود الأميركيين وهو ما دفع بوتين للمطالبة عدة مرات بضرورة تخفيف الحشد العسكري الأميركي بأوكرانيا لعدم وجود مبرر له. كما أعلنت كييف عدة مرات رغبتها في الانضمام لحلف "الناتو": الأمر الذي وصفه بوتين "بالخط الأحمر" الذي لن يسمح بتجاوزه.

وقامت هذه الاستراتيجية على عدة مستويات، برز في إطارها:

١- حرب سيبرانية هجومية واسعة النطاق، حيث كونت روسيا جيش إنترنت إلكترونية لبث رسائل ومضامين تتفق مع التوجهات الروسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وشن حملات إلكترونية سرية وكثيفة ضد بعض الدول الغربية، وهو ما تطلب العمل على تطوير القدرات الروسية في مجالات عمل وتكنولوجيا التنصت والرقابة والاعتراض والاختراق الإلكتروني، وغيرها من قطاعات ذات صلة.

٢- تعزيز التحالفات أو عقد التفاهمات الاستراتيجية مع القوى الكبرى من خصوم الولايات المتحدة، مثل الصين عبر منظمة شنغهاي للتعاون. كما يجرى تعزيز هذه التحالفات عبر الارتباط بمصالح متبادلة قوية مع حلفاء الولايات المتحدة في التحالف الغربي،

مثل ألمانيا وفرنسا لتبادل التكنولوجيا العسكرية والتفاهمات الميدانية في سوريا ، وتقاسم النفوذ مع تركيا في عدد من ملفات الحوار المشترك، ومساندة إيران في ملفاتها الإقليمية والنووية، والتوغل في مساحات استراتيجية جديدة في إفريقيا ، واتباع دبلوماسية التسليح مع مصر وبعض دول الخليج العربية.

٣- التطوير المتسارع للتكنولوجيات التسليحية والرقمية، وذلك من خلال العمل على دمج التقنيات الجديدة لمضاعفة القوة في أنظمتها القديمة للتسلح، والإعلان عن مجموعة برامج لأسلحة ذات قدرة نووية رئيسية لضمان قدرتها على اختراق أنظمة الدفاع الصاروخي الأميركية، وتطوير مجموعة من الأنظمة التي يمكنها مهاجمة الأقمار الصناعية أو تعطيل عملياتها. ويشمل التطوير أيضا تعزيز القدرات الروسية في مجالات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتعطيل وتدمير أنظمة القيادة والتحكم الخاصة بالخصم وقدرات الاتصال، وتبنّي استراتيجية تعدين ضخمة لعملة البيتكوين في كازاخستان، للحد من سيطرة الدولار الأميركي على الاقتصاد العالمي[٣].

المحور الثاني : تداعيات الصراع الروسي – الاوكراني على الاقتصاد العالمي

تعد روسيا من كبار مصدري النفط والحبوب وغيرهما من السلع الأولية الأساسية الأخرى كما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا، ونتيجة لذلك أصبح للعقوبات تداعيات اقتصادية عالمية أكبر كثيرا من قبل، فقد تسببت الحرب الروسية على أوكرانيا في حدوث أزمات إنسانية وهجرة ونزوح اللاجئين وكذلك في مخاطر سلبية إضافية للاقتصاد العالمي الذي لا يزال يعاني من تداعيات جائحة كوفيد- ١٩ ، وقد أدت الآثار المباشرة لانخفاض تدفقات التحويلات و الآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود و الأسمدة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي و ارتفاع معدلات الفقر في العديد من البلدان منخفضة الدخل[٤].

إن لروسيا و أوكرانيا تأثير مهم على الاقتصاد العالمي من خلال دورهم كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع الأساسية، حيث تمثلان معا حوالي ٣٠% من الصادرات العالمية من القمح و ٢٠% للذرة و الأسمدة المعدنية و الغاز الطبيعي و ١١% للنفط ، فضلا عن ذلك تعتمد سلاسل التوريد حول العالم على صادرات المعادن من روسيا وأوكرانيا ، ولقد ارتفعت أسعار العديد من هذه السلع بشكل جاد منذ بداية الحرب وحسب تقرير صندوق النقد الدولي فان الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بأثار الحرب الروسية الأوكرانية وذلك بتباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم و سوف تتدفق تلك الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية[٥] و هي:

أولاً: ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء

تلعب كل من أوكرانيا وروسيا دورًا رئيسًا في أسواق الغذاء العالمية كما يوضح الشكل (١) فإن أوكرانيا وروسيا منتجان رئيسان للقمح والشعير والذرة وتمثلان متوسط حصتهما ٢٧ و٢٣ و١٥% من الصادرات العالمية. وكلاهما يشكلان ما يقرب من ثلثي صادرات زيت عباد الشمس. حيث تمثل أوكرانيا وحدها ما يقرب من نصف الصادرات العالمية ٤٢% بينما تمثل روسيا ٢١%[٦]. وبالتالي فإن الحرب سيكون لها تداعيات كبيرة في جميع أنحاء العالم، وخاصة على الأمن الغذائي. ذلك أن الحرب تخلق أزمة غذائية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وربما النقص في العديد من البلدان التي تعتمد على الصادرات من روسيا أو أوكرانيا.

شكل (١) صادرات اوكرانيا وروسيا كنسبة مئوية من الصادرات العالمية خلال الفترة

(٢٠١٩-٢٠٢١)

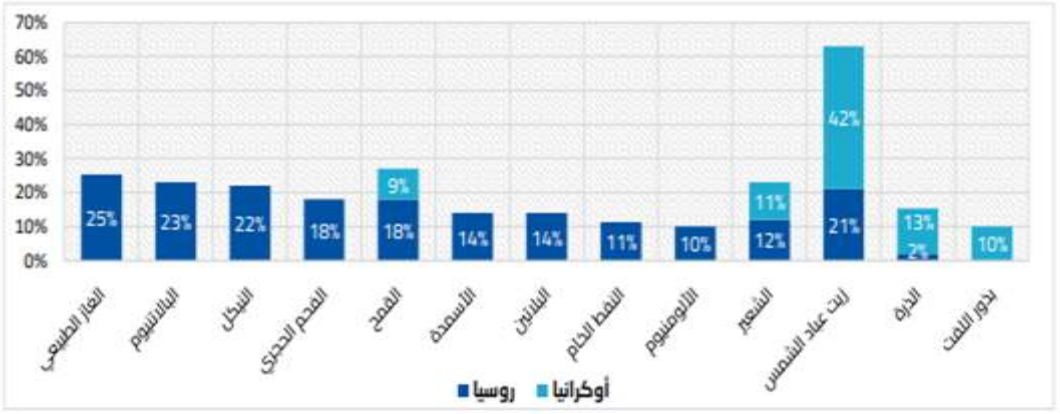

World Bank, developing economies must act now to dampen the shocks from the Ukraine conflict. MARCH ٠٩, ٢٠٢٢. https://blogs.worldbank.org/voices/developing

ومن ناحية أخرى، تعتبر روسيا أكبر مصدر في العالم للأسمدة حيث تمثل ١٤% من حجم الصادرات العالمية. وبالتالي فإن أي نقص في الأسمدة سوف يشكل خطرا كبيرا على الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم. مما يؤدي إلى نقل التكاليف المرتفعة مباشرة إلى المستهلكين أو ينتج عنها استخدام أقل ، وتقليل كمية المحاصيل حيث ستؤثر التكاليف الباهظة سلبا على إمكانية إنتاج الغذاء، وبالتالي على الأمن الغذائي(٧).

إن التداعيات العالمية المحتملة للحرب الروسية الأوكرانية تشير إلى أن البلدان التي ستشعر بمزيد من الضغوط هي التي تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الغذائية من روسيا وأوكرانيا وبالتالي ستعاني من مستويات حادة من الجوع وانعدام الامن الغذائي(٨).

ثانياً: ارتفاع اسعار الطاقة العالمية

تعزز ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي مع القيود المفروضة على الغاز الروسي. حيث تمثل الطاقة القناة الرئيسة وتشكل روسيا مصدرا أساسيا لصادرات النفط والغاز الطبيعي. فضلا عن ذلك فقد أثر ارتفاع أسعار الغاز على تزايد جاذبية النفط باعتبارهً بديلا لأغراض التدفئة وتوليد الكهرباء و أظهرت البيانات الصادرة عن البنك الدولي في مارس ٢٠٢٢ ، ارتفاع أسعار الطاقة(بالدولار الأمريكي) بأربعة أضعاف مستوياتها السائدة في إبريل ٢٠٢٠ [٩]، وهي أكبر زيادة في أسعار الطاقة منذ ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ ففي الأسبوع الأول من الحرب تجاوز سعر خام برنت ١٠٠ دولار للبرميل، بعد أن كان سعره في المتوسط ٧٠ دولار قبل الحرب وبلغ متوسط سعر خام برنت ١١٦ دولار للبرميل في أوائل مارس ٢٠٢٢ ، بزيادة قدرها ٥٥ % مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠٢١ .

شكل (٢) معدل نمو الاسعار العالمية للطاقة من المدة ١٩٧٠-٢٠٢٢

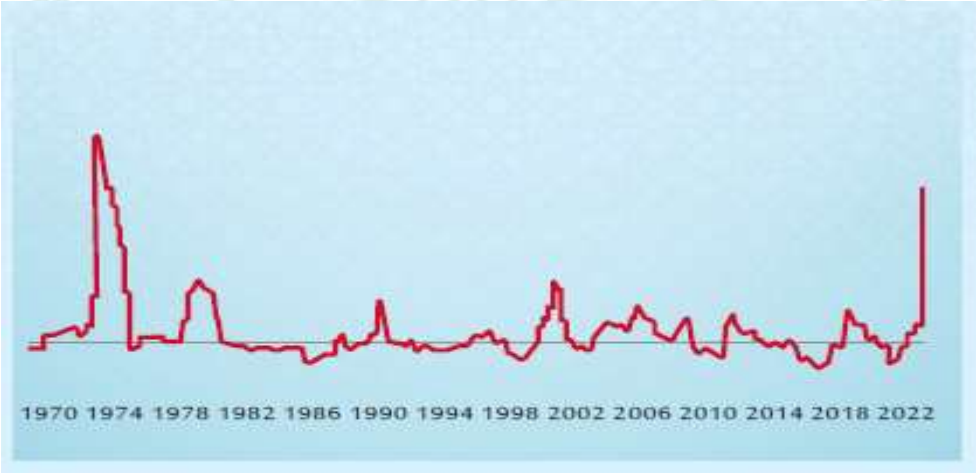

المصدر: البنك الدولي

وفي تصعيد تكتيكي من جانبها، طلبت روسيا من الدول المستوردة للطاقة منها أن تدفع بالروبل ومن خال بنوك روسية وإلا فإنها ستقطع إمدادات الغاز الطبيعي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعقيدات إضافية خاصة وأن العقود الحالية مقومة بعملات مختلفة. وقد ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في مارس ٢٠٢٢ ، خوفاً من تعطل الواردات من روسيا. كما وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بمقدار الثلث تقريباً في مارس ٢٠٢٢ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠٢١ ، وهو ما يعكس جزئياً زيادة الطلب على الصادرات الأمريكية من الغاز الطبيعي المسال. على صعيد آخر، وصلت أسعار الفحم إلى أعلى مستوياتها في مارس ٢٠٢٢ بسبب زيادة الطلب عليه كبديل للغاز الطبيعي في توليد الكهرباء(١٠).

شكل (٣) تطور سعر الغاز الطبيعي خلال الفترة (مايو ٢٠٢١ – مايو ٢٠٢٢)

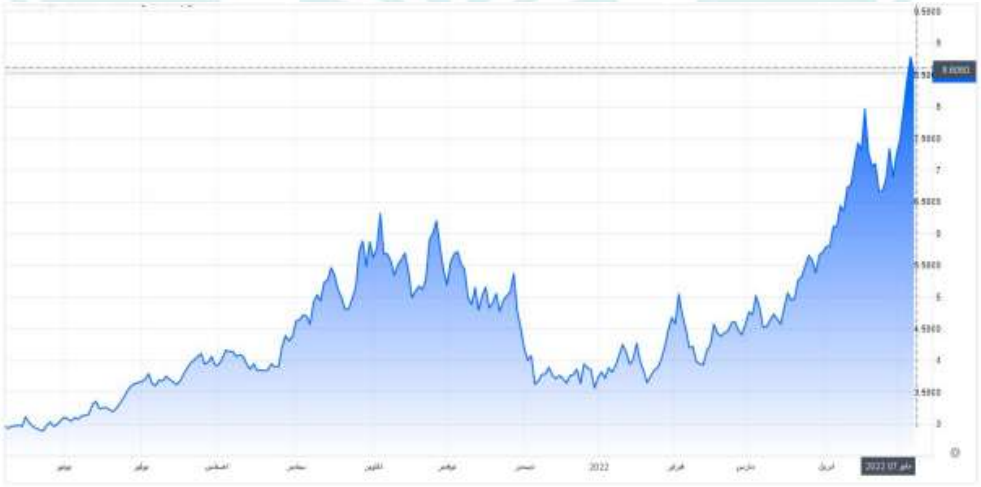

المصدر: TRADING ECONOMICS, May ٧, ٢٠٢٢.

المحور الثالث : مستقبل النظام الاقتصادي الدولي في ظل الصراع الروسي الاوكراني

قد تتجاوز الآثار طويلة المدى للصراع الروسي الأوكراني أي حرب إقليمية منذ الحرب العالمية الثانية، سيؤدي إلى ظهور انقسامات وتحالفات جديدة بين البلدان في جميع أنحاء العالم، وزيادة تسريع تحول النظام الاقتصادي العالمي. بادئ ذي بدء ، قد يؤدي إلى تسريع إنشاء أسواق دولية موازية. فقبل هذا الصراع ، كانت العلاقات الاقتصادية الدولية قد تلقت بالفعل تأثيرًا كبيرًا من سياسة إدارة ترامب "أمريكا أولاً"، الآن قد يؤدي الصراع الروسي الأوكراني إلى زيادة تشكيل تكتلات مختلفة في النظام الاقتصادي والمالي الدولي(١١). على الرغم من أن الصراع بين روسيا وأوكرانيا هو مجرد نزاع مسلح إقليمي من منظور عسكري ، إلا أن الآثار غير العسكرية لهذا الصراع قد امتدت بالفعل إلى العديد من البلدان في العالم ، حيث امتدت ساحات القتال إلى مناطق مختلفة مثل السوق المالية والتجارة الدولية. ، والتكنولوجيا العالية ، والإعلام العام ، والأيديولوجيا ، وحتى الثقافات.

لقد دفعت العقوبات الهائلة التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية العديد من الدول، بما في ذلك الصين إلى إعادة النظر بجدية في طريقة تخفيف عقوبات الدول الغربية. فقررت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى استبعاد روسيا من نظام SWIFT بين البنوك ، الأمر الذي وجه تحذيرًا للعديد من الدول بشأن ضرورة بناء نظام دفع ومقاصة دولي يمكن إدارته والسيطرة عليه ، وذلك لحماية مصالحهم الخاصة. في المستقبل ، قد يتم بناء الأسواق الموازية على هذا الخط ، حيث تشكل الدول التي تدعم روسيا "سوقًا ذات تفكير متشابه" ، والدول التي تدعم أوكرانيا تشكل "سوقًا ذات تفكير متشابه ايضا(١٢).

من جانب اخر أدى الصراع إلى تسريع تحول سوق الطاقة، أدركت الدول الأوروبية أنها بحاجة إلى تنويع مصادر إمدادات الطاقة. فمن ناحية ، قد يجعل هذا الاتجاه سوق إنتاج

واستهلاك الطاقة الدولي أكثر ثباتًا وتنوعًا. بمعنى آخر ، ستتغير من "التركيز" إلى "اللامركزية"، من "الخطي" إلى "المصفوفة". وقد يرفع الاتجاه الجديد من سرعة ظهور ثورة طاقة جديدة ، مع استمرار ارتفاع ثقل الطاقة الجديدة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية في استهلاك الطاقة. سيكون لسوق الطاقة الدولي الأكثر تسطحًا وتنوعًا أو اللامركزية والمصفوفة تأثيرًا جيوسياسيًا مهمًا من خلال تغيير الموضوعات التي يغطيها مفهوم الأمن القومي. قد تقلل القوى الكبرى من صراعاتها في السيطرة على ممرات إمداد الطاقة التقليدية ، ونتيجة لذلك تتحول إلى نوع جديد من منشآت الطاقة. في حين أن التحول في سوق الطاقة الدولية قد يتسارع بسبب الصراع المستمر[١٣]، ما زلنا بحاجة إلى أن نأخذ في الاعتبار الضرورة القصوى لعمل البشر لمواجهة تحديات تغير المناخ، لتحسين إدارة الطاقة ؛ وتوسيع نطاق الاستجابة للطوارئ على أساس آلية ضمان أمن النفط في إطار المنظمات الدولية مثل وكالة الطاقة الدولية و OPEA ؛ واستخدام منصة مجموعة العشرين للسعي لبناء توافق في الآراء بشأن حوكمة الطاقة بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة.

الهوامش:

---

[١] عصام عبد الشافي، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

[٢]منى سليمان، "التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ٢٦ فبراير/شباط ٢٠٢٢.

[٣] عصام عبدالشافي، الطريق إلى أوكرانيا استراتيجية الأمن القومي الروسي، مقال منشور على شبكة الانترنت،٢٢-٠٥-٢٠٢٢.

[٤]DILIP RATHA, A war in a pandemic – Implications of the Ukraine crisis and COVID-١٩ on global governance of migration and remittance flows, MAY ١١, ٢٠٢٢.

(٥)Ukraine conflict will worsen hunger in world's worst crisis zones, warns IRC. London, UK, March ٢١, ٢٠٢٢. https://www.rescue-uk.org/press-release/ukraine-conflict-will-worsen-hunger-worlds-worst-crisis-zones-warns-irc

(٦)World Bank, The war in Ukraine – amplifying an already prevailing food crisis in West Africa and the Sahel region. APRIL ١٣, ٢٠٢٢. https://blogs.worldbank.org/voices/war-ukraine-amplifying-already-prevailing-food-crisis-west-africa-and-sahel-region

(٧)World Bank Group, A new global food crisis is building. APRIL ٠٨, ٢٠٢٢., https://blogs.worldbank.org/voices/new-global-food-crisis-building

(٨)World Bank Group, A new global food crisis is building. APRIL ٠٨, ٢٠٢٢., https://blogs.worldbank.org/voices/new-global-food-crisis-building

(٩)IMF, War Dims Global Economic Outlook as Inflation Accelerates. APRIL ١٩, ٢٠٢٢. https://blogs.imf.org/٢٠٢٢/٠٤/١٩/war-dims-global-economic-outlook-as-inflationaccelerates/

(١٠)OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). ٢٠٢٢. "Economic and Social Impacts and Policy Implications of the War in Ukraine", OECD Economic Outlook, Interim Report, March.

(١١) https://www.economist.com/finance-and-economics/٢٠٢٢/٠٤/٠٢/will-dollar-dominance-give-way-to-a-multipolar -system-of-currencies.

(١٢)https://foreignpolicy.com/٢٠٢٢/٠٣/٠٨/swift-sanctions-ukraine-russia-nato-putin-war-global-finance.

(١٣)AR٦ Climate Change ٢٠٢٢: Impacts, Adaptation and Vulnerability, https://www.ipcc.ch/report/sixth-assessment-report-working-group-ii.

قائمة المصادر:

- **المصادر العربية**

١) عصام عبدالشافي، الحرب الروسية الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي، ورقة تحليلية عن مركز الجزيرة للدراسات .

٢) عصام عبدالشافي، الطريق إلى أوكرانيا استراتيجية الأمن القومي الروسي، مقال منشور على شبكة الانترنت.

٣) منى سليمان، "التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ٢٦ فبراير /شباط ٢٠٢٢.

- **المصادر باللغة الانكليزية**

١) AR٦ Climate Change ٢٠٢٢: Impacts, Adaptation and Vulnerability, https://www.ipcc.ch/report/sixth-assessment-report-working-group-ii.

٢) https://foreignpolicy.com/٢٠٢٢/٠٣/٠٨/swift-sanctions-ukraine-russia-nato-putin-war-global-finance.

٣) https://www.economist.com/finance-and-economics/٢٠٢٢/٠٤/٠٢/will-dollar-dominance-give-way-to-a-multipolar -system-of-currencies.

٤) https://foreignpolicy.com/٢٠٢٢/٠٣/٠٨/swift-sanctions-ukraine-russia-nato-putin-war-global-finance.

٥) OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). ٢٠٢٢. "Economic and Social Impacts and Policy Implications of the War in Ukraine", OECD Economic Outlook, Interim Report, March.

٦) World Bank Group, A new global food crisis is building. APRIL ٠٨, ٢٠٢٢., https://blogs.worldbank.org/voices/new-global-food-crisis-building.

٧) IMF, War Dims Global Economic Outlook as Inflation Accelerates. APRIL ١٩, ٢٠٢٢. https://blogs.imf.org/٢٠٢٢/٠٤/١٩/war-dims-global-economic-outlook-as-inflationaccelerates.

٨) World Bank, The war in Ukraine – amplifying an already prevailing food crisis in West Africa and the Sahel region. APRIL ١٣, ٢٠٢٢. https://blogs.worldbank.org/voices/war-ukraine-amplifying-already-prevailing-food-crisis-west-africa-and-sahel-region.

٩) World Bank Group, A new global food crisis is building. APRIL ٠٨, ٢٠٢٢., https://blogs.worldbank.org/voices/new-global-food-crisis-building.

١٠) DILIP RATHA, A war in a pandemic – Implications of the Ukraine crisis and COVID-١٩ on global governance of migration and remittance flows, MAY ١١, ٢٠٢٢.

١١) Ukraine conflict will worsen hunger in world's worst crisis zones, warns IRC. London, UK, March ٢١, ٢٠٢٢. https://www.rescue-uk.org/press-release/ukraine-conflict-will-worsen-hunger-worlds-worst-crisis-zones-warns-irc